

Distr.: General  
28 April 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٨  
٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نيويورك  
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت  
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

موجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبناءً على طلب المجلس التنفيذي، في قراره ١٣/٢٠١٦، يتضمن هذا التقرير رأياً، يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، عن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وموجزاً مقتضباً للأعمال؛ والمعايير التي تدعم الرأي.

ويتناول التقرير طلبات قدمها المجلس في قرارات سابقة، مثل التقييد ببيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات؛ والإفادة برأي بشأن ما إذا كانت الموارد المخصصة للمهمة ملائمة وكافية وموزعة بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات؛ وتوفير معلومات حسنة التوقيت عن أي تحديات تكتنف الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة؛ واستعراض إجراءات الاستقدام؛ وعرض تقييم المخاطر في المنظمة (جميعها مذكورة في القرار ١٣/٢٠١٥).

ويشمل التقرير الخسائر المالية التي بينتها التحقيقات وطريقة استردادها ومقدار المسترد منها (القرار ٢١/٢٠١٤)؛ وعناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال السنة وما حصلت عليه من تقديرات (القرار ٢٤/٢٠١٣)؛ وحالات الغش والإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار ٢٢/٢٠١١).



ويُعرض رد الإدارة على هذا التقرير على نحو مستقل (القرار ١٣/٢٠٠٦) ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم في تذييل ملحق بهذا التقرير (DP/2008/16/Rev.1).

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير؛ (ب) أن يُعرب عن تأييده المستمر لتعزيز مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	مقدمة
٢	أولاً - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨	ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٨	ثالثاً - ملاك الموظفين والميزانية
٩	رابعاً - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات
٩	ألف - مراجعة الحسابات بالمقر
١٠	باء - عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية
١٢	جيم - عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي
١٣	دال - مراجعة حسابات المشاريع
١٤	هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات
١٥	خامساً - متابعة توصيات مراجعة الحسابات
١٥	سادساً - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية
١٨	سابعاً - التحقيقات
٢٦	ثامناً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
٢٦	تاسعاً - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى
٢٦	عاشراً - الرأي

## المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
- ٢ - تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٧ بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٣ - التوصيات التي لم يُبَتَّ فيها على مدار ١٨ شهراً أو أكثر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
- ٣ ألف - التوصيات المسحوبة في عام ٢٠١٧
- ٤ - ملخص حالات التحقيقات المستندة إلى أدلة خلال عام ٢٠١٧ حسب نوع الادعاء
- ٥ - المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

## التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي المقدم للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم للعام ٢٠١٧

## مقدمة

١ - يرفع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مُقدّمة تلبية لقرارات المجلس التنفيذي على النحو المذكور في هذه الوثيقة.

## أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

٢ - يهدف مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى أن يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظاما فعالا للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بغرض تحسين فعالية وكفاءة عمليات البرنامج الإنمائي في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. ويرد تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقرته مديرة البرنامج. وحسبما تقتضي المعايير الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، تم تحديث الميثاق واعتماده من قبل مديرة البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وهو يعكس جميع أنشطة ومجالات المسؤولية التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٣ - ويتطلب إطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيّمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات.

٤ - ويؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية. وفي عام ٢٠١٧، تحرر المكتب من التدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وأداء أعماله، وإبلاغ ما يتوصل إليه من نتائج.

٥ - واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استحدث مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بياناً للاستقلالية والموضوعية والحياد سيقوم بتوقيعه سنوياً موظفو مراجعة الحسابات كوسيلة للمصادقة على التزام الموظفين بمدونة الأخلاق والمبادئ الأساسية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، وكذلك مدونة الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلاً من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت استقصاءات العملاء التي أجريت في ٢٠١٧ بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات ارتياح العملاء لسير تلك العمليات. ويُضطلع كل خمس سنوات باستعراضات خارجية لضمان الجودة. وأُنجز الاستعراض الخارجي الثالث للمراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٧، ونالت أنشطة المكتب في المراجعة الداخلية للحسابات العلامة التقديرية "متمثل عموماً" - وهي أعلى علامة يمكن الحصول عليها. وأحاط المكتب علماً بالتحسينات المقترحة ونقّذ ما يتصل بها من توصيات.

٧ - وظل المكتب يتلقى دعماً قوياً من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وشارك مدير المكتب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي الموسع (مع رؤساء مكاتب الرقابة الأخرى) مما أتاح إجراء مناقشة للتوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بمراجعة الحسابات التي لها

أهمية والتي تُعرض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. كما واصل عقد اجتماعات منتظمة مع مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

٨ - وواصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وهي إحدى هيئات الرقابة الخارجية المستقلة للبرنامج الإنمائي، تقديم المشورة إلى مديرة البرنامج لتعزيز فعالية مهنيي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي. وفي عام ٢٠١٧، استعرضت اللجنة خطة عمل المكتب السنوية لعام ٢٠١٧ وتنفيذها من خلال تقارير مرحلية فصلية. كما استعرضت الأنشطة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ المقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧. وعقدت اللجنة وفق اختصاصاتها جلسات خاصة مع مدير المكتب في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية التي عقدها في ٢٠١٧.

#### التنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين

٩ - ظل المراجعون الخارجيون لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) يعتمدون على مراجعات الحسابات التي يُجريها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وكذلك على عملياته المتعلقة باستعراض ضمان جودة المراجعة التي تقوم بها أطراف ثالثة<sup>(١)</sup> لحسابات المشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية أو الحكومات الوطنية.

#### أساس تقاسم الضمان المستقل إلى مديرة البرنامج

١٠ - ابتغاء توفير ضمان بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة، شملت خطة العمل السنوية للمكتب لعام ٢٠١٧ مزيجاً مناسباً من وحدات الأعمال والمهام والأنشطة على مستوى المقر والمستويين الإقليمي والقطري؛ ومشاريع التنفيذ المباشر؛ والمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي). وبعد أن استعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٧ وافقت مديرة البرنامج على تلك الخطة.

#### تقييم الخطر المؤسسي فيما يتعلق بتخطيط العمل السنوي (القرار ١٥/٢٠١٣)

١١ - أعد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧ بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر المحدقة بالمجالات التي تشملها عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي ككل. واضطلع المكتب بعملية التخطيط بطريقة تشاركية، وذلك بإجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب المعنية، التي استرشدت بالنتائج المستقاة من نماذج تقييم المخاطر. كما تشاور مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لضمان سلامة النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمديرة البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

(١) تشير "عمليات مراجعة الحسابات التي تقوم بها أطراف ثالثة" إلى أي مراجعات للحسابات لم يجرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أو لم تجر باسمه. وتتولى مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية مؤسساتاً علياً لمراجعة الحسابات أو شركات لمراجعة الحسابات تستعين بها وتديرها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

١٢ - وتناولت منهجية تقييم المخاطر عملية تقييم المخاطر بدءاً من تحديد المخاطر وصولاً إلى قياسها وتقدير مرتبتها. وقد كانت مؤشرات المخاطر المستخدمة كمية ونوعية على السواء، وكانت مُصنّفة من حيث كونها استراتيجية أو سياقية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية، وفقاً لفئات المخاطر التي حددتها إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج الإنمائي. ويمكن تعديل التصنيف النهائي للمخاطر، الذي يحدد مدى تواتر عمليات مراجعة الحسابات، بعد إجراء مشاورات مع الإدارة. وعموماً، كان يتم مراجعة حسابات الكيانات التي تُصنّف بأنها "عالية المخاطر جداً" كل سنتين، والكيانات التي تُصنّف بأنها "عالية المخاطر" كل ثلاث سنوات، والكيانات التي تُصنّف بأنها "متوسطة المخاطر" كل أربع سنوات إلى خمس سنوات، والكيانات التي تُصنّف بأنها "منخفضة المخاطر" كل خمس إلى ست سنوات.

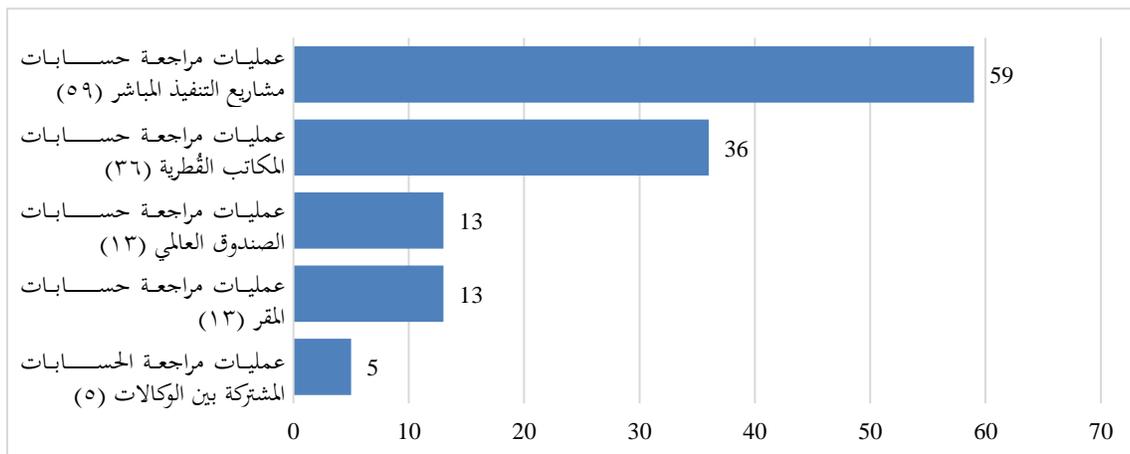
#### تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

١٣ - في عام ٢٠١٧، أصدر المكتب ١٢٦ تقريراً لمراجعة الحسابات، شملت ما يلي: ١٣ تقريراً لمراجعة حسابات المقر؛ و ٣٦ تقريراً لمراجعة حسابات المكاتب القطرية؛ و ١٣ تقريراً لمراجعة منح الصندوق العالمي (منها ثلاثة تقارير موحدة)؛ و ٥٩ تقريراً لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر (ثمانية منها تتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)؛ و ٥ تقارير لمراجعة حسابات مشتركة بين الوكالات (انظر الشكل ١). ووفقاً للقرار ٢٠١٣/٢٤، يرد في المرفق ٢ عناوين كافة تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة في عام ٢٠١٧ والعلامات التقديرية.

١٤ - ونظراً لأن غالبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧ تناول الأنشطة التي اضطلعت بها مكاتب البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٦، فإن نتائج مراجعة الحسابات بصفة عامة تجسّد حالة البرامج والعمليات في عام ٢٠١٦. وقد غطت عمليات مراجعة الحسابات على المستوى القطري البالغ عددها ١٠٨ عمليات (مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وعمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر، وعمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي) نحو ٣,١ بلايين دولار (٦٣ في المائة) من أصل نحو ٤,٩ بلايين دولار هي نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني. وتمت تغطية مبلغ إضافي قدره ١,٤ بليون دولار في شكل نفقات، بعمليات مراجعة الحسابات أجرتها أطراف ثالثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية ومشاريع التنفيذ الوطني.

#### الشكل ١

#### عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عام ٢٠١٧ ونوعها



## العلامات التقديرية الممنوحة في مراجعة الحسابات

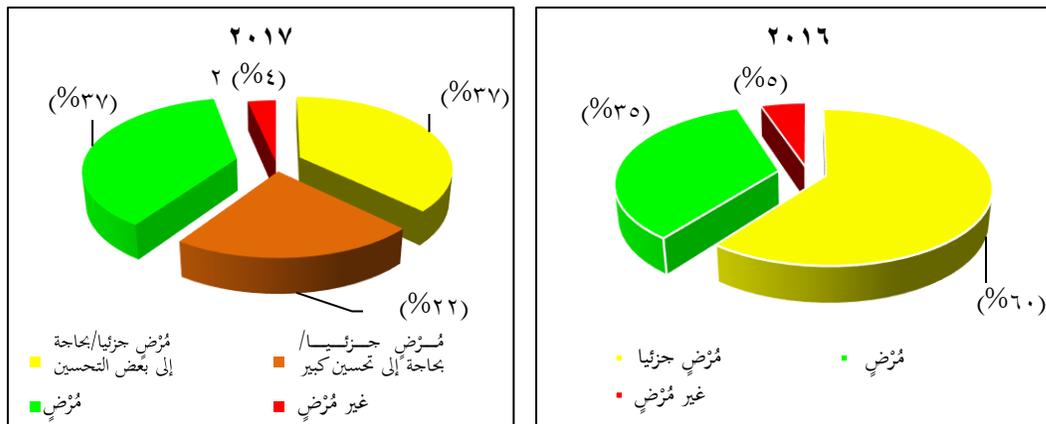
١٥ - استناداً إلى نتائج مراجعة الحسابات، يمنح المكتب علامات تقديرية في أغلب تقاريره، يعكس مستوى الكفاءة والفعالية في الحوكمة، وفي إدارة المخاطر وعمليات الرقابة على مستوى الكيان الذي روجعت حساباته. وتشمل الاستثناءات عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى في إطار المتابعة، وعمليات مراجعة الحسابات التي تقتصر على الناحية المالية لمشايخ التنفيذ المباشر، والتقارير الموحدة المتعلقة بعدة عمليات مراجعة للحسابات.

١٦ - وفي عام ٢٠١٧، استحدث المكتب نظاماً تقديرياً موسعاً بأربعة مستويات حل محل النظام التقديري السابق ذي المستويات الثلاثة. وجاء ذلك نتيجة توصية قدمت في اجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦، بهدف مواءمة العلامات التقديرية على مستوى الكيانات فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. ويتمثل الفرق الرئيسي في أن تقدير "مُرَضٍ جزئياً" أصبح ينقسم الآن إلى فئتين، هما: "مُرَضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين" و "مُرَضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير". وقد لقي النظام التقديري الجديد ترحيباً من الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧ - ومن أصل التقارير البالغ عددها ١٢٦، لم يتضمن ٦٧ تقريراً علامة تقديرية عامة. ومن أصل التقارير المتبقية وعددها ٥٩ تقريراً، تضمن ٢٢ تقريراً (٣٧ في المائة) العلامة التقديرية "مُرَضٍ"؛ وتضمن ٢٢ تقريراً (٣٧ في المائة) العلامة "مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين"؛ وتضمن ١٣ تقريراً (٢٢ في المائة) العلامة "مُرَضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير"، وتضمن تقريران (٣ في المائة) العلامة "غير مُرَضٍ" (انظر الشكل ٢). وتُظهر مقارنة توزيع العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧ بالعلامات الممنوحة في عام ٢٠١٦ زيادة طفيفة في العلامات التقديرية "المُرَضِية"، وانخفاضاً طفيفاً في العلامات "غير المُرَضِية" (بنسبة ١ في المائة)، ورقماً مشتركاً هو نسبة ٥٩ في المائة في فئة "مُرَضٍ جزئياً"، وهو مماثل للرقم المُبلَّغ عنه في عام ٢٠١٦، والفرق الوحيد هو أن العلامات التقديرية تُعرض الآن بشكل منفصل في الفئتين الفرعيتين "مُرَضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين" و "مُرَضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير". وتتعلق التقارير التي تضمنت العلامة التقديرية "غير مُرَضٍ" بعملية واحدة لمراجعة حسابات مشتركة بين الوكالات وعملية واحدة لمراجعة حسابات الصندوق العالمي.

الشكل ٢

مقارنة العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات (عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦)



١٨ - ويوجد نوعان من مراجعات الحسابات لمشاريع التنفيذ المباشر: (أ) مراجعة حسابات مالية تضم بيانات نفقات المشاريع والأصول الثابتة والنقدية؛ و(ب) مراجعة حسابات تشمل مراجعة الجوانب المالية ونظم الرقابة الداخلية. وتُسفر المراجعات التي تكون مالية فقط وتضطلع بها شركات لمراجعة الحسابات عن رأي لمراجعة الحسابات بشأن النفقات والأصول وبشأن النقدية المتاحة، حيثما ينطبق ذلك. ولا تستتبع تلك المراجعات المالية استخدام العلامات التقديرية التي يحددها المكتب. ومن أصل عمليات مراجعة الحسابات هذه التي أجريت في عام ٢٠١٧ والبالغ عددها ٥٩ عملية (٥٧ عملية مراجعة حسابات مالية وعملياتان لمراجعة حسابات تشمل الجوانب المالية ونظم الرقابة الداخلية)، كانت ٥١ عملية مراجعة حسابات متعلقة بمشاريع التنفيذ المباشر الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثمان عمليات تتصل بمشاريع التنفيذ المباشر الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ومن أصل عمليات مراجعة الحسابات الخاصة بالنفقات والبالغ عددها ٥٩ عملية، أبدت شركات مراجعة الحسابات ٥٢ رأياً غير متحفظ، وستة آراء متحفظة، ورأياً سلبياً واحداً بشأن بيانات نفقات المشاريع. وبلغ صافي الأخطاء المالية المبلغ عنها للمشاريع التي صدرت بشأنها آراء متحفظة أو آراء سلبية مبلغ ١٣,٩ مليون دولار (٢,٨ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات وقدرها ٥٠٣,٨ ملايين دولار). وأسفرت عمليات مراجعة بيانات الأصول الثابتة البالغ عددها ٤٠ عملية عن إبداء ٣٥ رأياً غير متحفظ، وأربعة آراء متحفظة، وبيان واحد بالامتناع عن إبداء الرأي. وبلغ صافي الأخطاء المالية المبلغ عنها للمشاريع التي صدرت بشأنها آراء متحفظة وبيانات بالامتناع عن إبداء الرأي مبلغ ٦,٣ ملايين دولار (٥٥ في المائة من مجموع قيمة الأصول التي خضعت لمراجعة الحسابات وقدرها ١١,٤ مليون دولار).

## ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٩ - في عام ٢٠١٧، كشف البرنامج الإنمائي علناً عن ١٢٦ تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، حُجِبَ منها تقرير واحد، وحُرر ثلاثة تحريماً جزئياً نظراً لاحتوائها على معلومات حساسة (<http://audit-public-disclosure.undp.org>). وتلقت الصفحة الإلكترونية المتعلقة بالكشف عن تقارير المراجعة ٦٩٥١ زيارة، وهو عدد يفوق بكثير عددها في عام ٢٠١٦ البالغ ٤٧١٠ زيارات.

٢٠ - ووفقاً للقرار ٢٣/٢٠١١، فإن المكتب يبلغ المجلس التنفيذي بموجب هذا التقرير بعدم ورود أي طلب في عام ٢٠١٧ للاطلاع على تقارير مراجعة الحسابات غير المعلنة الصادرة قبل تاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حين كانت سياسة الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات تُنقذ عملاً بالقرار ٨/٢٠١٢.

## ثالثاً - ملاك الموظفين والميزانية

٢١ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ مجموع الوظائف المعتمدة في المكتب ٨٢ وظيفة. وذلك الرقم لا يشمل أربع وظائف ممولة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظيفة واحدة لموظف فني مبتدئ.

## عملية الاستقدام

٢٢ - من بين تلك الوظائف الاثنتين والثمانين، شُغلت ٧٨ وظيفة وبقيت أربع وظائف شاغرة بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وأُنجزت إجراءات الاستقدام للوظائف الأربع الشاغرة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وقد كان متوقعا ملؤها بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٧، رصد المكتب، على أساس فصلي، معدل الشغور لديه ومتوسط عدد الأشهر التي ظلت فيها مناصب الموظفين شاغرة. وقد نجح في تحقيق معدل شغور عام نسبته ٥ في المائة مقابل مستوى حدده المكتب لنفسه قدره ٧ في المائة، كما حقق معدلاً متوسطاً قدره ٤,٦ أشهر لأي وظيفة يتعين شغلها، مقابل فترة مقبولة قدرها ستة أشهر.

## الميزانية

٢٣ - في عام ٢٠١٧، بلغت ميزانية المكتب الإجمالية المعتمدة ١٧,٢ مليون دولار ممولة من الموارد الأساسية وموارد أخرى (انظر الشكل ٣). وعلاوة على ذلك، تلقى المكتب ١,١ مليون دولار لأغراض مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممولة بمنح الصندوق العالمي. وتغطي مخصصات الصندوق العالمي هذه تمويل وظائف الموظفين والتكاليف التشغيلية لثلاث وظائف متخصصة في مراجعة الحسابات، مقرها اسطنبول وبريتوريا وداكار، ووظيفة واحدة لمستشار للتحقيقات مقرها نيويورك.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، حُمِّل ما مجموعه ١ مليون دولار على شكل تكاليف مباشرة لمراجعة الحسابات على الميزانيات المتعلقة بكل مشروع من مشاريع التنفيذ المباشر التي تمت مراجعة حساباتها في عام ٢٠١٧.

## الشكل ٣

## الموارد في عام ٢٠١٧ - باستثناء الصندوق العالمي

بملايين الدولارات	
٩,٤	مراجعة الحسابات
٦,١	التحقيقات
١,٦	الإدارة والدعم
٠,١	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم
١٧,٢	المجموع

## رابعا - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات

## ألف - مراجعة الحسابات بالمقر

٢٥ - أُنجز المكتب ١٣ عملية لمراجعة الحسابات بالمقر في عام ٢٠١٧.

- ٢٦ - وطرحت مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ توصيات تهدف إلى تحسين الرقابة على البرنامج الإقليمي والمشاريع الإقليمية، وتجميع عمليات المكاتب القطرية، وتتبع الدعم التشغيلي المقدم إلى المكاتب القطرية.
- ٢٧ - وبيّنت عملية مراجعة حسابات إدارة تعبئة الموارد بالبرنامج الإنمائي وجود حاجة إلى المزيد من التنسيق على صعيد المنظمة؛ وهيكلها أوضح للحكومة؛ ووضع استراتيجيات لتعبئة الموارد تتصل بنوافذ تمويل محدّدة. وخلصت مراجعة الحسابات إلى أنه بينما تم بشكل عام إنشاء وتفصيل ترتيبات الحكومة وممارسات وضوابط إدارة المخاطر التي خضعت للتقييم، فإن ثمة حاجة إلى المزيد من التحسين.
- ٢٨ - وأوصت مراجعة حسابات نظام تقديم العطاءات إلكترونياً بالبرنامج الإنمائي باتخاذ إجراءات للمضي قدماً في تعميم عملية تقديم العطاءات إلكترونياً وتصويب أوجه الضعف في تصميمها وتنفيذها. وأسفرت عمليتا مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مبادرة OneICTbox وإدارة الهوية بالبرنامج الإنمائي) عن منح العلامتين التقديريتين ”مرض“ و”مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين“ على التوالي. وأوصت مراجعة حسابات إدارة الهوية بإجراء تحسينات في إنشاء محدّدات هوية المستخدم واعتماد مصدر موثوق للتحقق من الهوية.
- ٢٩ - وتناولت مراجعتا حسابات على سبيل المتابعة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارة شؤون البائعين. وفي كل حالة، لوحظ إحراز تقدم كبير في تنفيذ التوصيات التي طُرحت في عمليتي مراجعة الحسابات الأصليتين اللتين أجراهما المكتب.
- ٣٠ - وأسفرت التقارير الثلاثة عشر لمراجعة حسابات المقر عن ٤٨ توصية، منها ١١ توصية (٢٣ في المائة) مصنفة بأنها ذات أولوية عليا.

## باء - عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية

- ٣١ - اشتملت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية وعددها ٣٦ تقريراً صادرة في عام ٢٠١٧ على ٣٥ عملية مراجعة ذات نطاق عام وعملية متابعة واحدة لمراجعة حسابات من السنة السابقة كانت قد أسفرت عن منح العلامة التقديرية ”غير مرض“. وترد في الشكل ٤ المسائل الهامة (المتكررة في خمسة مكاتب على الأقل) المجمعة بحسب مجال المراجعة أو المجال الفرعي للمراجعة.

الشكل ٤

### المسائل المتكررة التي حددتها مراجعة حسابات المكاتب القطرية

مجال المراجعة أو المجال الفرعي للمراجعة	المسائل المتكررة التي حددتها مراجعة الحسابات
إدارة البرامج والمشاريع	عدم كفاية رصد البرامج/المشاريع، مثل عدم الاحتفاظ بسجلات مخاطر مستكملة، وعدم إجراء الرصد الميداني بانتظام، والتأخير في إقفال المشاريع، وعدم إنشاء إطار عام للرصد (٢١ مكتباً)*
	حالات تأخير في إقفال المشاريع المنجزة في نظام أطلس (٦ مكاتب)*

مجال المراجعة أو المجال الفرعي للمراجعة المسائل المتكررة التي حددتها مراجعة الحسابات

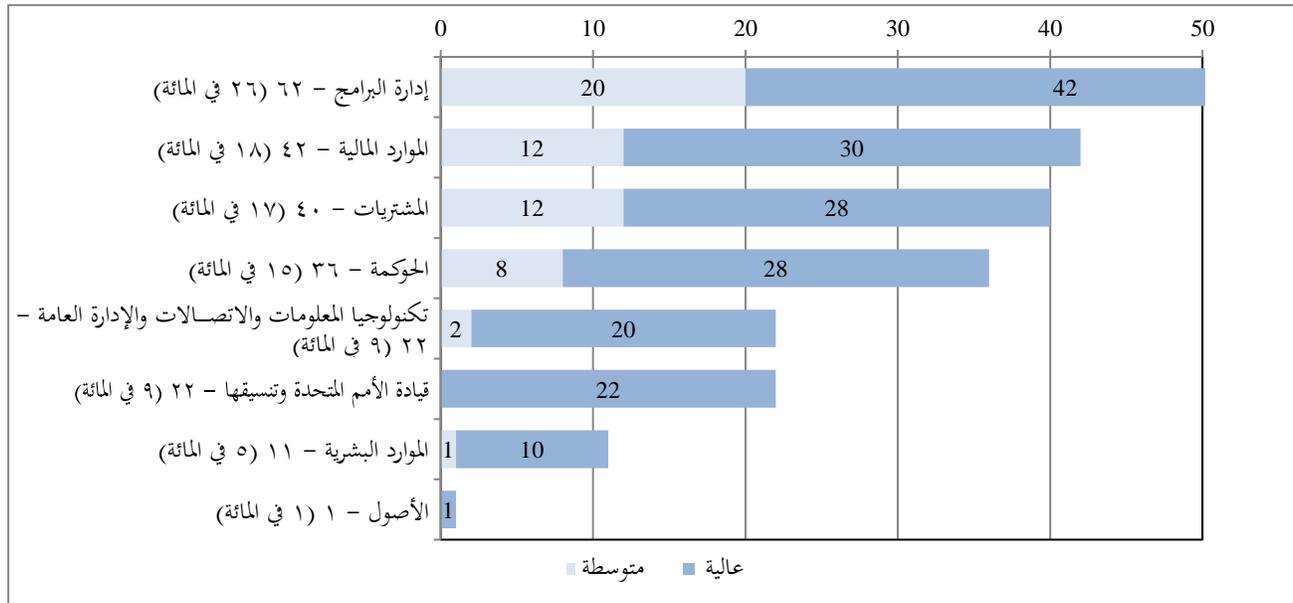
<p>المشتريات</p> <p>عدم كفاية الضوابط في عمليات المشتريات، مثل ضعف تخطيط المشتريات، وعدم كفاية إدارة تلقي العروض، وعدم طرح طلبات الشراء الإلكترونية في نظام أطلس (٢٢ مكتباً)*</p> <p>ضعف إدارة فرادى العقود، بما يشمل عدم كفاية مبررات استعمال التعاقد المباشر وفقاً لسياسة البرنامج الإنمائي التي تحدّد الحالات المعينة التي يستعمل فيها، وعدم كفاية رصد المنجزات والمدفوعات (٩ مكاتب)</p> <p>ضعف إدارة البائعين، مثل عدم كفاية التحقق من المعلومات عن البائعين في نظام أطلس أو عدم دقة بيانات البائعين (٦ مكاتب)</p> <p>عدم التنفيذ الكامل للنهج المنسق للتحويلات النقدية (١٦ مكتباً)*</p> <p>الإدارة المالية</p> <p>عدم كفاية الضوابط في معالجة المدفوعات وتسجيل المعاملات في نظام أطلس، بما في ذلك عمليات إلغاء المدفوعات (١١ مكتباً)</p> <p>ضعف إدارة النقدية، مثل عدم رصد السلف النقدية وعدم تعيين أمناء النقدية (٨ مكاتب)*</p> <p>عدم كفاية تنفيذ احتساب التكلفة المباشرة للمشاريع (٧ مكاتب)</p> <p>المساهمات الحكومية غير المسددة في تكاليف المكاتب المحلية (٦ مكاتب)</p> <p>ضعف إدارة المخاطر، مثل عدم تقييم المخاطر وتوثيقها وتخفيفها بطريقة منهجية (٦ مكاتب)</p> <p>ضعف الهيكل التنظيمي، مثل عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري (٥ مكاتب)</p> <p>ضعف إدارة الأصول، مثل عدم الاحتفاظ بقائمة جرد كاملة ومستكملة (٥ مكاتب)</p> <p>ضعف إدارة السفر، مثل كفالة الرحلات التي تسلك أكثر الطرق وأكثرها اقتصاداً، وعدم تقديم المطالبات المتعلقة بنفقات السفر في الوقت المناسب (٦ مكاتب)*</p>	<p>قيادة الأمم المتحدة وتنسيقها</p> <p>تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنظيم الإداري العام</p>
---	--

\* مسائل تكررت أيضاً في عام ٢٠١٦.

٣٢ - وأسفرت مراجعات الحسابات المذكورة أعلاه عن ٢٣٦ توصية، منها ٥٥ (٢٣ في المائة) تم تصنيفها بأنها ذات 'أولوية عليا' (انظر الشكل ٥ أدناه). ويبين الشكل ٥ أدناه التوزيع المواضيعي للتوصيات.

الشكل ٥

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات المكاتب القطرية الواردة في تقارير عام ٢٠١٧ وتصنيف أولوية كل منها



### جيم - عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي

٣٣ - أصدر المكتب ١٣ تقريراً عن مراجعة حسابات الصندوق العالمي في عام ٢٠١٧. وشملت التقارير إدارة منح الصندوق العالمي في ١٠ مكاتب قطرية (ثلاثة في أفريقيا وأربعة في الدول العربية وواحد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واثنان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ). وترد في الشكل ٦ المسائل الهامة (المتكررة في أربعة مكاتب على الأقل) المجمعة بحسب مجال المراجعة أو المجال الفرعي للمراجعة.

الشكل ٦

### المسائل المتكررة المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي

المسائل المتكررة التي حددتها مراجعة الحسابات	مجال المراجعة أو المجال الفرعي للمراجعة
وجود مواطن ضعف في إدارة المشاريع، مثل عدم إجراء أنشطة الرصد والتقييم (٥ مكاتب)	إدارة المشاريع ورصدها وتقييمها
وجود مواطن ضعف في إدارة المتلقين الفرعيين، مثل التأخير في تصفية السلف والتأخير في تقديم التقارير الفصلية (٥ مكاتب)	إدارة المتلقين الفرعيين
عدم وجود ضوابط في تخزين المنتجات الصيدلانية، وفي إجراء اختبارات مراقبة الجودة، ورصد مستويات المخزون (٤ مكاتب)	المشتريات وإدارة سلسلة الإمدادات

٣٤ - واشتملت تقارير مراجعة الحسابات الثلاثة عشر المتعلقة بالمنح التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه مستفيداً رئيسياً على ٣٣ توصية (انظر الشكل ٧)، يندرج أغلبها (٦٠ في المائة) تحت المجالين التاليين: (أ) المشتريات وإدارة سلسلة الإمدادات؛ (ب) وإدارة البرامج. وتُجمع المسائل الهامة بحسب مجال المراجعة في الشكل ٧.

الشكل ٧

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي الواردة في تقارير عام ٢٠١٧ وتصنيف أولوية كل منها



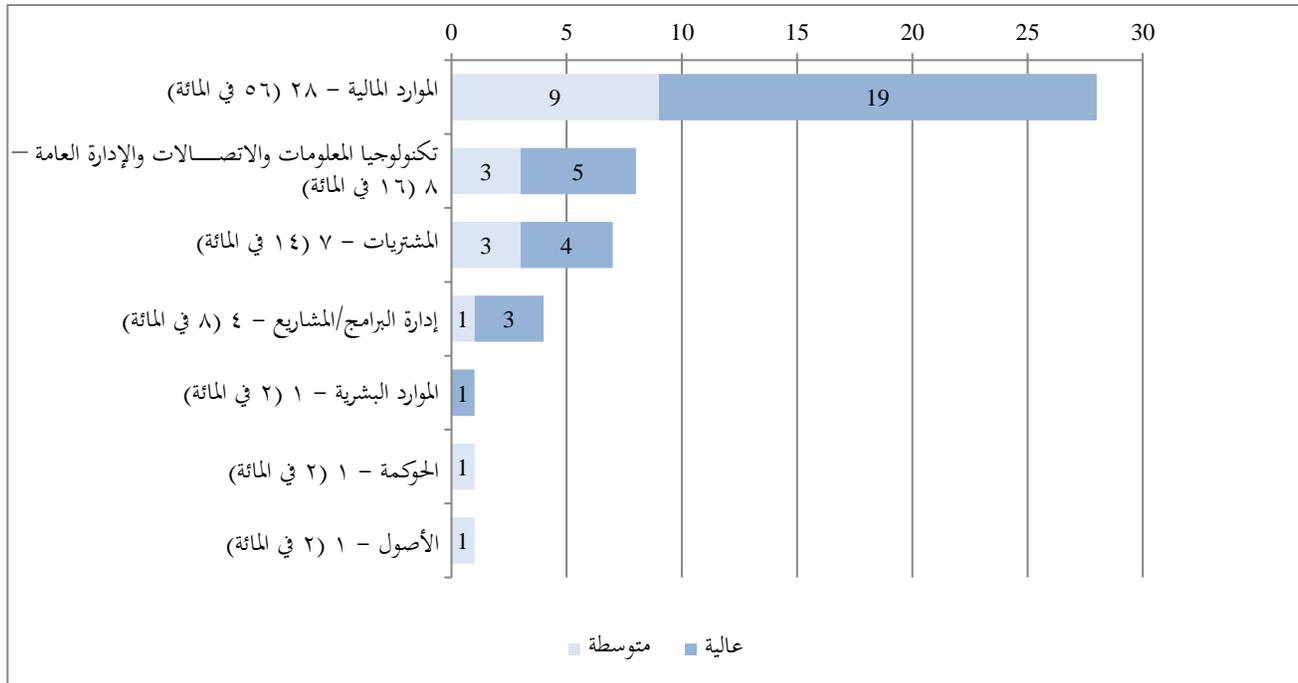
### دال - مراجعة حسابات المشاريع

٣٥ - يمكن استعراض المشاريع التي تُنفذها البرنامج الإنمائي تنفيذاً مباشراً في إطار مراجعة حسابات مكتب من المكاتب أو يمكن مراجعة حساباتها على نحو مستقل، وبخاصة إذا كانت نفقات المشروع كبيرة أو إذا كانت تنطوي على مخاطر كبيرة. وفي عام ٢٠١٧، روجعت حسابات ٥٩ مشروعاً من مشاريع التنفيذ المباشر على نحو مستقل، وبلغ مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات ٥٠٣,٨ ملايين دولار. ومن بين هذه المشاريع، كان ٥١ منها ينفذه البرنامج الإنمائي مباشرة بقيمة تبلغ ٤٧٦,٧ مليون دولار. أما المشاريع الثمانية المتبقية، التي كان صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ينفذها مباشرة، فبلغت قيمتها ٢٧,١ مليون دولار.

٣٦ - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر عن ٥٠ توصية (انظر الشكل ٨)، منها عدد كبير من التوصيات (٥٦ في المائة) في مجال إدارة الموارد المالية، من قبيل عدم الدقة في التسجيل، وعدم وجود وثائق داعمة تُبرر القيودات المحاسبية. أما المجالات الأخرى التي صدر بشأنها عدد ملحوظ من التوصيات فكانت إدارة المشاريع والمشتريات وإدارة الأصول.

## الشكل ٨

توزيع توصيات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر الواردة في تقارير عام ٢٠١٧ وتصنيف أولوية كل منها



## هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات

٣٧ - في عام ٢٠١٧، أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خمسة تقارير مشتركة بين الوكالات نتجت عن أعمال مراجعة مشتركة أو منسقة بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في عدد من منظمات الأمم المتحدة.

٣٨ - وحددت مراجعة ترتيبات الحوكمة في صندوق أهداف التنمية المستدامة مواطن ضعف في الضوابط الداخلية وفي تواتر اجتماعات اللجنة التوجيهية، ونقص الرصد والتقييم والميزنة في التخطيط لأعمال الأمانة.

٣٩ - ومنذ عام ٢٠١٠، واستناداً إلى أطر مراجعة الحسابات المتفق عليها مع أعضاء مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة، أصدر المكتب ٢٥ تقريراً عن مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات تتناول صناديق مختارة من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، و'مبادرة توحيد الأداء'، والنهج المنسق للتحويلات النقدية. وما زالت هذه التجربة تبين أن عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات تستغرق وقتاً أطول بكثير من غيرها من حيث التخطيط والتنفيذ والإبلاغ، نظراً لضرورة إجراء مشاورات مع دوائر المراجعة الداخلية للحسابات وإدارات المنظمات المشاركة والحصول على مدخلات منها.

## خامساً - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٤٠ - وصل معدل التنفيذ العام لتوصيات مراجعة الحسابات إلى ٩٢ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهو أعلى من المعدل المحقق في عام ٢٠١٦ (٨٧ في المائة). وشمل ذلك كافة التقارير التي أصدرها المكتب في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتوجد ست توصيات ظلت دون تنفيذ كامل لمدة ١٨ شهراً أو أكثر بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق ٣). وهذا يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بعام ٢٠١٦، حين لبثت ١٧ توصية دون تنفيذ لمدة ١٨ شهراً أو أكثر. ومن التوصيات الست، صُنفت اثنتان منها (٣٣ في المائة) بأنها ذات أولوية عالية، منها توصية واحدة تتعلق بمراجعة حسابات المكتب القانوني، بينما تتعلق الأخرى بمراجعة حسابات إدارة البائعين.

٤١ - وقد بلغ بالفعل معدل التنفيذ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للتوصيات التي طُرِحَت في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عام ٢٠١٧ نسبة ٥٥ في المائة (على نفس مستوى نسبة ٥٤ في المائة المبلغ عنها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) مما يشير إلى قيام الإدارة باتخاذ إجراءات فورية بشأن غالبية المسائل التي أثارها مكتب مراجعة الحسابات.

٤٢ - وإضافة إلى ذلك، سُحبت ٢٠ توصية منذ عام ٢٠١٤. وقد سُحبت هذه التوصيات بعد مشاطرة مدير المكتب الاعتبارات التي أدت إلى ذلك (انظر الشكل ٩). وجددير بالذكر أنه من بين التوصيات العشرين التي سُحبت في المجموع، سُحبت ١٥ توصية بسبب تغير الظروف، بينما سُحبت خمس نتيجة لقبول الإدارة بالمخاطر المتبقية. ويرد في المرفق ٣-أ أدناه عرض أكثر تفصيلاً للتوصيات.

الشكل ٩

### عدد التوصيات المسحوبة في عام ٢٠١٧

سنة صدور التقرير	عدد التوصيات
٢٠١٤	١
٢٠١٥	٥
٢٠١٦	١٤
المجموع	٢٠

## سادساً - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

٤٣ - يستعرض المكتب مراجعات الحسابات السنوية لمشاريع البرنامج الإنمائي المنقذة على الصعيد الوطني التي تنفذها منظمات غير حكومية أو حكومات وطنية. وتولت إجراء عمليات المراجعة للسنة المالية ٢٠١٦ مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة حسابات تقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالاستعانة بها وإدارتها. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان المكتب قد تلقى ٧٦٥ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات، ولم يبق هناك سوى تقرير واحد لم يُقدّم بعد (من مكتب البرنامج الإنمائي في بوروندي).

## نتائج الاستعراض

٤٤ - من بين التقارير الواردة وعددها ٧٦٥ تقريراً، استعرض المكتب ٣٥٢ منها استعراضاً متعمقاً، بما يمثل ١,١٨ بليون دولار من النفقات (٨٤ في المائة من النفقات التي خضعت للمراجعة). وفي أغلب الحالات، رأى مراجعو حسابات المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً أن النفقات المالية قُدمت بصورة سليمة، وأصدروا رأياً 'غير مشفوع بتحفظات' في ما يتعلق بمبلغ ١,٣٦ بليون دولار (٩٧ في المائة) من مجموع النفقات التي تمت مراجعتها وقدره ١,٤١ بليون دولار.

٤٥ - وأصدرت رسائل استعراض توجّه انتباه المكاتب القطرية إلى المجالات التي تتطلب تحسينات، إلى جميع المكاتب القطرية التي قدمت تقارير لمراجعة الحسابات وعددها ١٠٠ مكتب. وحصل ٧٥ مكتباً قِطرياً (٧٥ في المائة) على العلامة التقديرية العامة 'مرض' من المكتب للسنة المالية ٢٠١٦، مقارنة بنسبة ٧٢ في المائة للسنة المالية ٢٠١٥. وحصل ٢٢ مكتباً قِطرياً (٢٢ في المائة) على العلامة التقديرية 'مرض جزئياً'، مقارنة بنسبة ٢١ في المائة في عام ٢٠١٥؛ وحصلت ثلاثة مكاتب قطرية (٣ في المائة) على العلامة التقديرية 'غير مرض' في عام ٢٠١٦، بانخفاض عن نسبة ٧ في المائة المبلغ عنها لعام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١٠ أدناه). واشتملت العلامات التقديرية العامة على أربعة عناصر هي: (أ) قوة الضوابط الداخلية القائمة؛ (ب) ومتابعة توصيات مراجعة الحسابات في حينها؛ (ج) والالتزام بمتطلبات نطاق مراجعة الحسابات؛ (د) وإدارة عملية مراجعة الحسابات في حينها. وتعزى أساساً العلامات التقديرية 'غير مرض' إلى ضخامة حجم الأخطاء المالية الصافية، وخطورة المسائل والملاحظات التي أثيرت في التقارير، وعدم كفاية متابعة ملاحظات مراجعة الحسابات.

## الشكل ١٠

## نتائج تقييم جودة تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني

العلامة التقديرية العامة				
السنة المالية ٢٠١٦ (عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٦)		السنة المالية ٢٠١٥ (عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٥)		العلامة التقديرية
عدد البلدان	النسبة المئوية	عدد البلدان	النسبة المئوية	
٧٥	٧٥	٨١	٧٢	مرض
٢٢	٢٢	٢٣	٢١	مرض جزئياً
٣	٣	٨	٧	غير مرض
١٠٠	١٠٠	١١٢	١٠٠	مجموع المكاتب القطرية

المسائل الرئيسية في مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً والإجراءات المتخذة بشأنها

٤٦ - اشتملت تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً التي استُعرضت بالتفصيل على ٤١١ مسألة، صُنفت أغلبها (٦١ في المائة) بأنه 'ذو أولوية متوسطة'. وتعلقت نسبة ٤٩ في المائة من المسائل بالإدارة المالية. وتعلّق أغلب المسائل المتبقية بشراء البضائع و/أو الخدمات، واختيار الموارد البشرية وإدارتها، وإدارة واستخدام المعدات/الجرد.

٤٧ - وقام المكتب برصد الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، ولاحظ أن نسبة ٦٢ في المائة من مسائل مراجعة الحسابات البالغ عددها ١٤١١ مسألة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت قد نُفِّذت أو لم تعد منطبقة.

#### آراء مراجعي الحسابات وصافي الأخطاء المالية

٤٨ - في ما يتعلق بالتقارير المشفوعة بآراء متحفظة، قدر المكتب أن مجموع الأخطاء المالية الصافية للسنة المالية ٢٠١٦ كان فيه مغالاة في التقدير بمبلغ صافيه ٦,١٥ ملايين دولار، أي بزيادة قدرها ٠,٤ في المائة عن مجموع النفقات التي خضعت للمراجعة (١,٤١ بليون دولار). ويعزى صافي الأخطاء المالية إلى وجود آراء متحفظة في ٥٦ مشروعاً في ٢٨ بلداً. وعُزيت التحفظات بالدرجة الأولى إلى وجود نفقات غير مدعومة بما يُثبتها أو نفقات غير مستحقة (٣٠ مشروعاً)، أو عدم تسجيل أو تسجيل غير صحيح للسلف أو النفقات (١٢ مشروعاً).

#### المكاتب القطرية التي يُنفَّذ فيها بالكامل النهج المنسق للتحويلات النقدية

٤٩ - بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٦، قام ١٣ مكتباً قطرياً (إندونيسيا وبوتان وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وساموا وفيت نام وكابو فيردي وماليزيا والمغرب وملاوي والهند) بالانتقال بالكامل إلى النهج المنسق للتحويلات النقدية، وتطبيق ما يقابله من أنشطة الضمان المنصوص عليها في إطار النهج المنسق في التحويلات النقدية الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٤، عوضاً عن عمليات مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً. وإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية هو إطار تنفيذي (منسق) مشترك لتحويل النقدية إلى الشركاء المنفذين الحكوميين وغير الحكوميين، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء الشركاء يعملون مع مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة. والغرض منه هو أن يكون بمثابة مجموعة مبسطة من الإجراءات المتعلقة بطلب الأموال وصرفها وتوفير الضمانات وتقديم التقارير بشأنها على نحو يكفل الفعالية في إدارة المخاطر والحد من تكاليف المعاملات وتعزيز التنمية المستدامة بطريقة منسقة.

٥٠ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان المكتب قد تلقى ١٠٩ تقارير من بين ١٢٠ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات المقررة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، وأُبجَز استعراض ٥٣ تقريراً، وهو ما مثل تحسناً مقارنة بما كان عليه الحال في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حين كان المكتب قد تلقى ٣٠ من ٤٩ تقريراً مقررًا من تقارير مراجعة الحسابات وكان قد أُبجَز استعراض ٢١ تقريراً منها. وتمثّل مراجعو الحسابات بالأساس في شركات مراجعة حسابات استعانت بها وأدارتها المكاتب القطرية. وأصدر مراجعو الحسابات آراء 'غير متحفظة' بشأن ٤٢ من تقارير مراجعة الحسابات المالية البالغ عددها ٥٣ تقريراً، وآراء 'متحفظة' بشأن أربعة تقارير مالية أخرى، حيث بلغ صافي الأخطاء المالية مقدار ١٥٦.٠٤٣ دولاراً، تمثل نسبة ٧ في المائة من النفقات ذات الصلة التي خضعت للمراجعة. وفي ما يتعلق بالحالات السبع التي أُجريت بشأنها مراجعة للضوابط الداخلية فقط، لم يثر مراجعو الحسابات أي شواغل كبيرة.

## سابعاً - التحقيقات

- ٥١ - خلال عام ٢٠١٧، فتح المكتب ٢٥٥ قضية جديدة ورُحِّل ما يزيد عن ١٧٦ قضية من عام ٢٠١٦، ليصل بذلك عدد القضايا لعام ٢٠١٧ إلى ٤٣١ قضية.
- ٥٢ - وأقفل المكتب ٢٠٥ قضايا من قضايا عام ٢٠١٧ المذكورة البالغ عددها ٤٣١ قضية. وفي نهاية عام ٢٠١٧، جرى ترحيل ٢٢٦ قضية إلى عام ٢٠١٨ (انظر الشكل ١١).

الشكل ١١

عدد القضايا المعروضة على مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

عدد القضايا	عام ٢٠١٦	عام ٢٠١٧
القضايا المرجلة في ١ كانون الثاني/يناير	٢٠٤	١٧٦
القضايا الواردة خلال العام	٢٠٥	٢٥٥
<b>مجموع القضايا خلال العام</b>	<b>٤٠٩</b>	<b>٤٣١</b>
القضايا المغلقة (من القضايا المرجلة)	١٢٨	١٢٢
القضايا المغلقة (من القضايا الواردة)	١٠٥	٨٣
<b>مجموع القضايا المغلقة</b>	<b>٢٣٣</b>	<b>٢٠٥</b>
القضايا المرجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر	١٧٦	٢٢٦

## أنواع الشكاوى

- ٥٣ - شكلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في المشتريات؛ والسرقه والاختلاس؛ وإساءة استخدام الموارد الرسمية؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة؛ والاحتيال في الاستحقاقات) ٥٥,٧ في المائة من القضايا الواردة إلى المكتب في عام ٢٠١٧، ويمثل ذلك زيادة طفيفة مقارنةً بنسبة ٥٤,٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ١٢).



الشكل ١٣  
القضايا الواردة في عام ٢٠١٧ بحسب المنطقة

عدد الشكاوى الواردة	
٧٣	الدول العربية
٦٤	أفريقيا
٤٠	أوروبا ورابطة الدول المستقلة
٣٣	منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة
٣٠	آسيا والمحيط الهادئ
٨	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٧	المقر
٢٥٥	المجموع

معالجة القضايا

٥٦ - من بين القضايا التي أُغلقت في عام ٢٠١٧، وعددها ٢٠٥ قضايا، أُغلق ٤٨ قضية (٢٣ في المائة من القضايا انتهى النظر فيها)، بعد إجراء تقييم أولي لها، لعدم توافر أدلة كافية على ارتكاب مخالفة تبرر إجراء تحقيق؛ أو لأن الادعاءات فيها لا تدخل ضمن ولاية المكتب؛ أو لعدم وجود ما يسوغ إجراء تحقيق.

٥٧ - وأُقيمت القضايا المتبقية، وعددها ١٥٧ قضية، بعد إجراء تحقيق فيها، وأسفرت ٦٥ قضية منها (٤١ في المائة) عن صدور تقرير تحقيق أثبت بالأدلة في ٦٣ منها وقوع سوء سلوك أو مخالفة أخرى. وأُصدر تقريران من تقارير التحقيق هذه، على الرغم من عدم وجود أدلة كافية تدعم الادعاءات الواردة فيهما بسبب المتطلبات الإجرائية المعمول بها في المكتب المتلقي للتقرير. أما القضايا المتبقية، وعددها ٩٢، فلم تكن مثبتة بأدلة وأُغلقت بعد التحقيق (انظر الشكل ١٤).

٥٨ - وفي نهاية عام ٢٠١٧، كانت هناك ٢٧ قضية لا تزال قيد التقييم و ١٩٩ قضية قيد التحقيق.

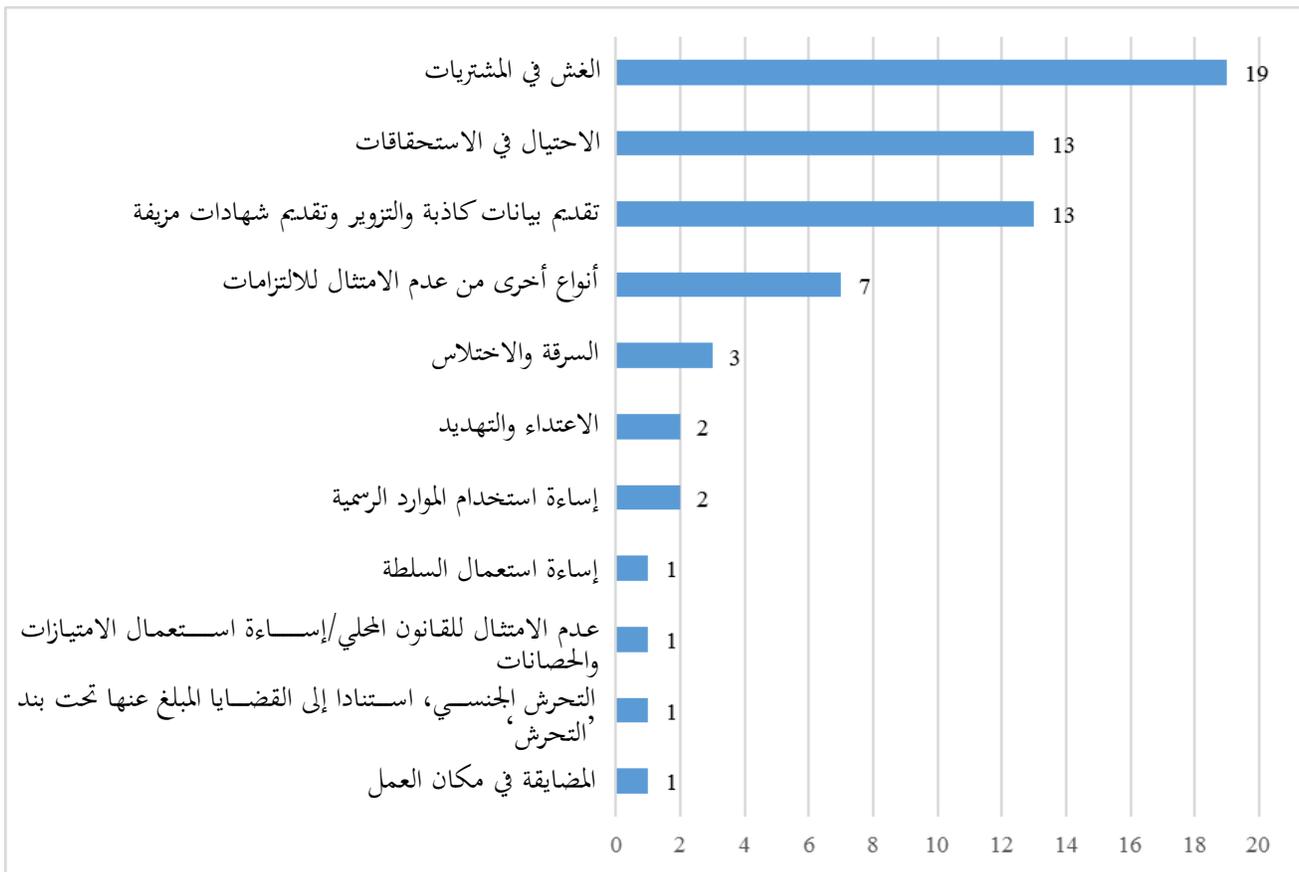
الشكل ١٤  
الفصل في القضايا

الإجراءات المتخذة		عدد القضايا في عام ٢٠١٦	عدد القضايا في عام ٢٠١٧
<b>بعد التقييم</b>			
أغلقت لعدم وجود ما يُسوغ التحقيق	٦٨	٤٨	
أحيلت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	٧	-	
<b>المجموع</b>	<b>٧٥</b>	<b>٤٨</b>	
<b>بعد التحقيق</b>			
أغلقت (غير مثبتة بأدلة)	٩٢	٩٤	
أغلقت (مثبتة بأدلة)			
- تُدمت إلى المكتب القانوني	٢٣	٣٣	
- تُدمت إلى المكاتب القطرية	١٣	١١	
- تُدمت إلى لجنة استعراض الموردين	٢٥	١٧	
- تُدمت إلى منظمات أخرى	٣	-	
- تُدمت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	٢	٢	
- تقارير تحقيق أخرى	-	-	
<b>المجموع الفرعي (القضايا المثبتة)</b>	<b>٦٦</b>	<b>٦٣</b>	
<b>مجموع القضايا التي أُغلقت بعد التحقيق</b>	<b>١٥٨</b>	<b>١٥٧</b>	
<b>مجموع القضايا التي أُغلقت خلال السنة</b>	<b>٢٣٣</b>	<b>٢٠٥</b>	
<b>تقارير التحقيق الصادرة</b>	<b>٦٠</b>	<b>٦٥</b>	
<b>الرسائل الإدارية الصادرة</b>	<b>١٥</b>	<b>١٥</b>	

القضايا المثبتة

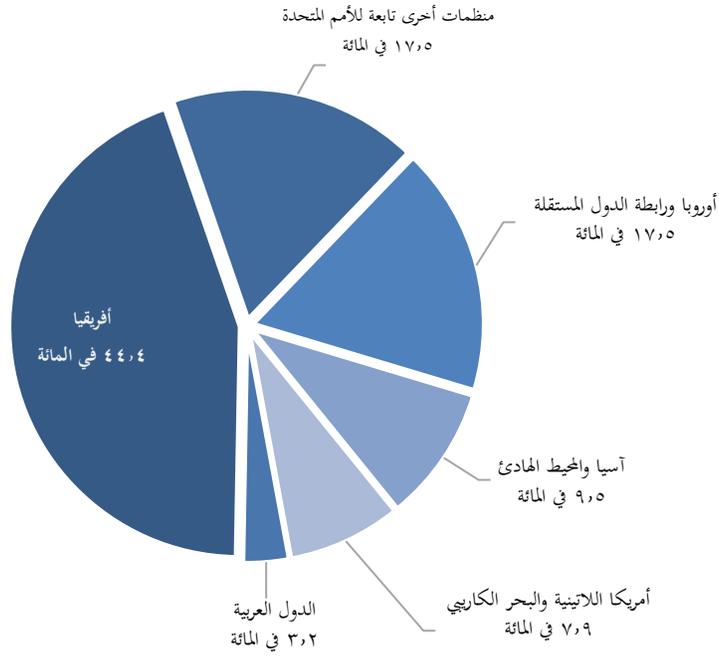
٥٩ - كان أغلب قضايا سوء السلوك التي أثبتتها التحقيقات المدعومة بأدلة، وعددها ٦٣ تحقيقاً، يتعلق بالغش في المشتريات (١٩ قضية، أو ٣٠ في المائة)؛ والاحتيال في الاستحقاقات (١٣ قضية، أو ٢١ في المائة)؛ وتقديم بيانات كاذبة، والتزوير، وتقديم شهادات مزيفة (١٣ قضية، أو ٢١ في المائة) (انظر الشكل ١٥). ويرد في المرفق ٤ موجز للتحقيقات المدعومة بأدلة التي أجريت في عام ٢٠١٧، بحسب نوع الادعاء.

الشكل ١٥  
القضايا المثبتة في عام ٢٠١٧ بحسب الفئة



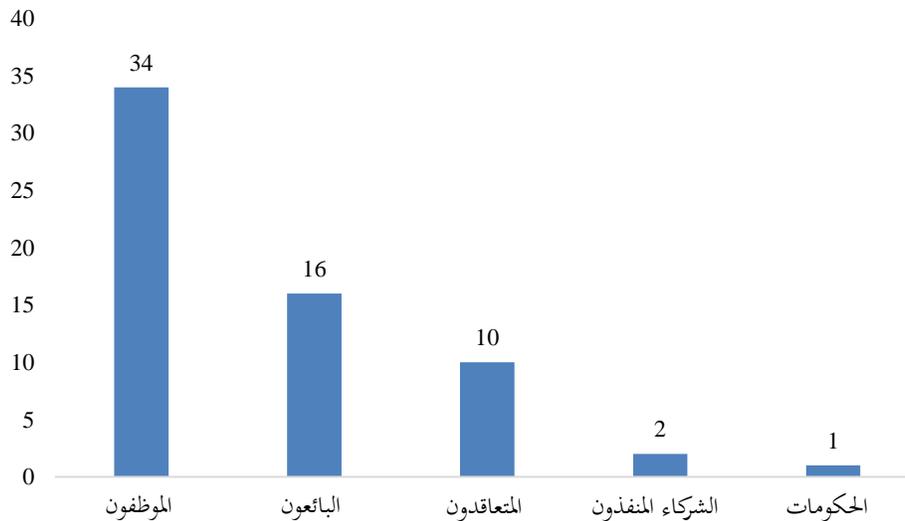
٦٠ - ووقع ٤٤,٤ في المائة من هذه القضايا المثبتة البالغ عددها ٦٣ قضية (٢٨ قضية) في منطقة أفريقيا، و ١٧,٥ في المائة (١١ قضية) في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة، و ١٧,٥ في المائة (١١ قضية) في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة (انظر الشكل ١٦).

الشكل ١٦  
القضايا المثبتة في عام ٢٠١٧، بحسب المنطقة



٦١ - وتورط في القضايا المثبتة البالغ عددها ٦٣ قضية ٣٤ موظفاً، و ١٦ بائعاً، و ١٠ متعاقدين (من أصحاب عقود الخدمات)، وشريكين من الشركاء المنفذين، وموظف حكومي واحد (انظر الشكل ١٧).

الشكل ١٧  
القضايا المثبتة بحسب المركز التعاقدى



## الرسائل الإدارية

٦٢ - في عام ٢٠١٧، أصدر المكتب ١٥ رسالة إدارية موجهة إلى وحدات العمل المعنية لمعالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية على نحو ما ورد في التحقيقات التي أجراها المكتب.

الحسائر المالية واستردادها (القرارات ٢١/٢٠١٤ و ١٣/٢٠١٥)

٦٣ - بلغ مجموع الحسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٧ وأثبتتها تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب بأدلة ٣٥٨ ٥٦٩ دولاراً (انظر المرفق ٤). وتعلقت الحسائر بست قضايا احتيال في الاستحقاقات؛ وأربع قضايا غش في المشتريات؛ وثلاث قضايا تقدم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات زائفة؛ وقضية سرقة واختلاس واحدة؛ وقضية واحدة لإساءة استعمال السلطة؛ وقضية واحدة لإساءة استخدام الموارد الرسمية. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كان البرنامج الإنمائي قد استرد حوالي ١١ ٨٢٨ دولاراً من مجموع الحسائر المحددة، ويمثل ذلك ارتفاعاً يزيد قليلاً عن اثنين في المائة. وإضافة إلى ذلك، تم استرداد حوالي ٢,٦٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧ في ١٢ قضية أُبلغ عنها في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، وفي ثلاث قضايا لم يُصدَر بشأنها أي تقرير تحقيق نظراً لعدم تورط موظفي البرنامج الإنمائي فيها ولأن الأمر تم تسويته قبل انتهاء التحقيق.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٧، واصل المكتب تعاونه مع مكتب الخدمات الإدارية بشأن آليات تيسير استرداد الحسائر، التي تشمل إنشاء مجلس دائم معني باسترداد الأصول واستخدام أداة لتعقب الأصول من أجل رصد وتتبع استرداد الأصول المادية والمالية.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار ٢٢/٢٠١١)

٦٥ - ترد أدناه بالتفصيل إجراءات المتابعة التي اتخذتها مكاتب أخرى (المكتب القانوني، ومكتب الأخلاقيات في الأمم المتحدة، والمكاتب القطرية، ولجنة استعراض الموردين، والمكاتب الإقليمية) في القضايا التي أثبتتها المكاتب.

٦٦ - واستناداً إلى تقارير التحقيق المرسله إلى المكتب القانوني بشأن موظفين في عام ٢٠١٧، وعددها ٣٣ تقريراً، تم فصل موظف واحد ووافق موظف آخر على فرض إجراء تأديبي عليه يتألف من خفض رتبة واحدة دون إرجاء النظر في استحقاق الترقية، وفرض غرامة عليه تعادل مرتبه الأساسي الصافي لمدة ثلاثة أشهر. وعملاً بالمادة ٧٢ من الإطار القانوني، وُضعت في ملفات أربعة موظفين انتهت خدمتهم قبل إكمال التحقيق رسالة تُبين أنه كانت ستُوجَّه إليهم تهمة سوء السلوك لو ظلوا موظفين في المنظمة. أما التقارير المتبقية التي أرسلت إلى المكتب القانوني، وعددها ٢٧ تقريراً، فلم تزل قيد الاستعراض في نهاية عام ٢٠١٧.

٦٧ - وقدم المكتب تقريراً تحقيقاً واحد إلى مكتب الأخلاقيات في الأمم المتحدة، الذي اتخذ قراره المستقل بأن صاحب الشكوى لم يتعرض للانتقام.

٦٨ - ومن التقارير التي قدمها المكتب إلى المكاتب القطرية وعددها ١١ تقريراً، أُنهي عقود خمسة من أصحاب عقود الخدمات، ولم تُحدد عقود اثنين منهم. واستقال اثنان من أصحاب عقود الخدمات قبل إكمال التحقيق. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كان التقريران المتبقيان لا يزالان قيد استعراض المكاتب القطرية.

## تقارير التحقيق الأخرى

٦٩ - في عام ٢٠١٧، قدم المكتب ١٧ تقريراً من تقارير التحقيق إلى لجنة استعراض الموردين. وأعيد تقرير واحد من تقارير التحقيق إلى المكتب لكي يُدعم بأدلة وإيضاحات إضافية قبل عرضه على اللجنة. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كانت تقارير التحقيق المتبقية، وعددها ١٦ تقريراً، لا تزال قيد استعراض اللجنة.

٧٠ - وقُدِّم تقريران من تقارير التحقيق إلى مكاتب البرنامج الإنمائي الإقليمية في عام ٢٠١٧. وأحيل أحد هذين التقريرين إلى منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٧١ - وقدم المكتب إلى المكتب القانوني ثلاثة من طلبات الإحالة إلى السلطات الوطنية في عام ٢٠١٧. قصد إحالتها إلى مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أحال مكتب الشؤون القانونية ثلاث قضايا إلى السلطات الوطنية منها قضيتان طلب المكتب إحالتهما في عام ٢٠١٦ وقضية واحدة طلب إحالتها في عام ٢٠١٧.

## الامتثال الاجتماعي والبيئي

٧٢ - في عام ٢٠١٧، سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أربع قضايا جديدة، مما مجموعه ست قضايا قيد النظر من أوغندا، وبنما، والبوسنة والمهرسك، ولبنان، وملاوي، والهند. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت الوحدة قد أصدرت منشورين نهائيين هما: مذكرة مشورة غير رسمية متعلقة بمشروع المناظر الطبيعية لسلاسل الجبال المرتفعة في الهند، واستعراض رسمي للامتثال في إطار مشروع 'دعوة المؤسسات التجارية إلى العمل'. ولما كانت القضية المتعلقة بالهند قضية غير رسمية، فلم يجر التفكير في الاضطلاع بدور الرصد فيها. وكانت قضية مشروع 'دعوة المؤسسات التجارية إلى العمل' في مرحلة الرصد في نهاية عام ٢٠١٧.

٧٣ - وفي غواتيمالا، شاركت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في مناسبة للتوعية مشتركة مع آلية التشاور والتحقيق المستقلة التابعة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومع فريق التفتيش التابع للبنك الدولي، ونفذت أنشطة توعية محددة الهدف في بنما وكوستاريكا. وبالإضافة إلى ذلك، استكملت الوحدة مبادئها التوجيهية للتحقيق؛ ووضعت الصيغة النهائية لإجراءاتها التشغيلية الموحدة المتعلقة بالتحقيقات الاستباقية؛ وشاركت في الاجتماع السنوي لشبكة آليات المساءلة المستقلة؛ وزادت من عدد اللغات التي تصدر بها موادها المطبوعة؛ وواصلت 'تواصلها' مع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ومع إدارة البرنامج.

## أنشطة التحقيق الأخرى

٧٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شارك المكتب في استضافة المؤتمر السنوي للمحققين الدوليين مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وحضر المؤتمر ١٥٠ مشاركاً من مكاتب التحقيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنظمات أخرى. وسبق انعقاد المؤتمر تنظيم دورة تدريبية لمدة يومين ثم الاجتماع السنوي لممثلي دوائر التحقيق في الأمم المتحدة.

## ثامنا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

- ٧٥ - شارك مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بصفته عضواً في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة، في أنشطة ممثلي الدوائر خلال عام ٢٠١٧.
- ٧٦ - وواصل المكتب التفاعل مع الدول الأعضاء والنظراء لتحديد أفضل الممارسات وتبادلها، ومناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون مع دوائر مراجعة الحسابات والتحقيقات في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. والمكتب عضو في أمانة مؤتمر المحققين الدوليين، وقد شارك في تنظيم الاجتماع السنوي للمؤتمر.

## تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى

### الخدمات الاستشارية

- ٧٧ - واصل المكتب تقديم المشورة إلى جميع مستويات الإدارة في المقر والمراكز الإقليمية والمكاتب القطرية. وشملت المشورة طائفة واسعة من المواضيع، مثل عمليات مراجعة الحسابات للمنظمات غير الحكومية والمشاريع المنفذة وطنياً، ومشاريع التنفيذ المباشر؛ والإبلاغ عن النهج المنسق للتحويلات النقدية وتقييمه؛ والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية؛ وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقام المكتب أيضاً، حسب المطلوب وعلى نحو منتظم، باستعراض الأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات في اتفاقات المساهمات المبرمة مع الجهات المانحة.

- ٧٨ - وفي عام ٢٠١٧، ظل قسم التحقيقات يقدم إحاطات إلى جميع المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي ومكاتب أخرى، من بينها مكتب إدارة الخدمات، وإلى فرادى المكاتب القطرية، حسب الاقتضاء، بشأن الدروس المستفادة من القضايا السابقة، مع التأكيد على أهمية منع الغش وكشفه مبكراً بغرض تخفيف مخاطر الغش.

تقديم خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

- ٧٩ - استناداً إلى اتفاق للخدمات مدته عامان مبرم مع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونافذ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واصل المكتب تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٧. بيد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قررت في عام ٢٠١٧ إنشاء وظيفة داخلية للمراجعة خاصة بها، بعد أن نصحتها المكتب بذلك، ولذلك توقف دعم المكتب للهيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

## عاشرا - الرأي

- ٨٠ - يُؤرّف المكتب رقابة داخلية مستقلة من خلال إجراء عمليات مراجعة داخلية بشأن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي.

٨١ - ويستند المكتب في رأيه إلى تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأغلبها يتناول أنشطة البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٦. ويرد موجز لأعمال مراجعة الحسابات الداعمة لهذا الرأي في الفصل الرابع من هذا التقرير، ويرد وصف للمعايير الداعمة لرأي مراجعة الحسابات والمنهجية المستخدمة للتوصل إليه في المرفق ٥. أما منهجية تقييم المخاطر التي يتبعها المكتب والتي تزيد من تواتر عمليات مراجعة الحسابات للكليات العالية المخاطر، فيرد بيانها في الفصل الأول.

٨٢ - ويرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به وإلى كفاءة وفعالية إطار الحوكمة في البرنامج الإنمائي، أن عنصرى إدارة المخاطر والرقابة اللذين جرى تناولهما في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧ كانا، في مجملتهما، "مُرضيين"، ويعني ذلك أنهما كانا، في معظم وحدات العمل أو المشاريع التي روجعت حساباتها في عام ٢٠١٧، راسخين بالقدر الكافي ويؤديان وظائفهما أداء جيداً، وأن المسائل المحددة، إن وجدت، لن تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة وحدات العمل أو المشاريع من تحقيق أهدافها. وتجاوز معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ البالغ ٩٢ في المائة الهدف المحدد في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للبرنامج الإنمائي. ويثبت معدل التنفيذ المذكور أنه يجري، بوجه عام، اتخاذ الإجراء المناسب في حينه، كلما دعت الضرورة إلى إجراء تحسينات في آليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.